الفلسطينية. المشكلة هي بين الفلسطينيين انفسهم، ويوجد خلاف فقط بين ليبيا وبعض التوجهات السياسية لقيادة م.ت.ف.، وأن ليبيا تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني» (**الشرق الاوسط**، ١٩/١١/١٩٨٥).

وفي إطار حملة عراقية تلت «فشل الدول العربية في الرد على الغارة الاسرائيلية الجوية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، عقد، في بغداد، اجتماع برلماني حضره برلمانيون من ١٢ دولة عربية و[من] المجلس الوطني الفلسطيني. وقد حذر البرلمانيون، في بيان ختامي، الولايات المتحدة [الاميركية] من تعرض مصالحها في العالم العربي للخطر اذا لم تتخذ موقفاً متوازناً حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي. واكدوا تضامن الشعوب العربية مع م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، و[مع] حقوق شعب فلسين في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على التراب الفلسطيني» (**الثورة**، بغداد، ١٨/١١/١٩٨٥).

من جهته، القى السلطان قابوس، في مسقط، خطاباً، بمناسبة عيد استقلال سلطنة عُمان، حدد فيه موقف بلاده من قضايا المنطقة. قال: «إن الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط، يقوم على الحوار من منطلق التزام متبادل بقرارات الامم المتحدة، ودعم التحرك الأردني ـ الفلسطيني» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩/١١/١٩٨٥).

وعلى هامش الاحتفالات التي أقيمت في السلطنة بالمناسبة المذكورة، إلتقى الرئيس المصري حسني مبارك مع نائب رئيس الوزراء ولي العهد السعودي، الأمير عبدالله بن عبد العزيز. وبعد اللقاء صرح الرئيس مبارك بأن «القضية الفلسطينية والعلاقات العربية وقضايا أخرى جرى بحثها مع الأمير السعودي» (**النهار**، ٢٠/١١/١٩٨٥).

وفي وقت لاحق، أعلن مبارك، في مؤتمر صحافي عقده في السلطنة «ان اتفاق كامب ديفيد جُمِّد وصار مستنداً موجوداً للتاريخ». لكنه رفض إلغاء الاتفاق، وأضاف: «إن الورقة الثانية في [اتفاق] كامب ديفيد هي [ورقة] القضية الفلسطينية، بجميع جوانبها، وكامب ديفيد هو المستند الأول، والوحيد، والاخير، الذي وقعت اسرائيل [عليه]، ووضعت على نفسها إلتزاماً لحل القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢١/١١/١٩٨٥).

وفي مناسبة أخرى، رفض الرئيس المصري، مجدداً، الغاء اتفاق كامب ديفيد. وقال، في هذا الصدد، في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا): «ابحثوا عن غيري [من أجل] الغاء [اتفاق] كامب ديفيد؛ فمساعي تحقيق توازن استراتيجي مع اسرائيل عديمة الجدوى، ومواجهة اسرائيل غير ممكنة لأن اميركا وراءها والاتحاد السوفياتي مع وجودها. ومن يدعي غير ذلك [فهو] يضحك على نفسه و[على] شعبه. لا بديل عن ملاحقة التسوية السلمية مع اسرائيل» (**القبس**، الكويت، ٢٣/١١/١٩٨٥).

وفي اعقاب اجتماعه مع المبعوث الأميركي إلى الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، في القاهرة، اعلن مبارك أن «مباحثاته مع مورفي تناولت مسألة عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضية الشرق الاوسط... الأمر [الذي] يحتاج إلى مزيد من المناقشات... اننا نكثف كل الجهود لدفع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني إلى أمام» (**الشرق الاوسط**، ٢٤/١١/١٩٨٥). وفيما يتصل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، قال إن «على منظمة التحرير [الفلسطينية] اعادة النظر في موقفها من قراري [مجلس الأمن الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨. [إن]... رفض المنظمة لهذين القرارين يمثل احدى العقبات أمام عملية السلام. إننا ننتظر أن يخرج الأخوة الفلسطينيون، المجتمعون في بغداد حالياً، بقرار حول صيغة متعلقة بالقرارين المذكورين» (**القبس**، ٢٤/١١/١٩٨٥).

وكان الرئيس المصري قد بعث برسالة إلى نظيره الفرنسي فرانسوا ميتران تناولت اوضاع الشرق الاوسط. وبهذا الخصوص، أعلن وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبد المجيد، ان الرسالة تضمنت شرحاً لـ«نتائج زيارة السيد عرفات إلى القاهرة، وزيارة ريتشارد مورفي إليها».